مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة
ISSN: 2602-5671
[المجلد: الخامس/ العدد: الأول/ (أفريل 2021)/ الصفحات: 037-054]

تقييم أداء المصارف الإسلامية باستخدام نماذج CAMELS
«دراسة قياسية على المصارف الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2010_2016»

بلقصور روقية[1]؛ العمراوي حنان*[2].

[1] باحثة، مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية
جامعة الجزائر 03 [الجزائر]
roukaya05@gmail.com

[2] أستاذة محاضرة «أ»، مخبر الحوكمة وعصرنة المانجمنت العمومي،
جامعة الجزائر 03 [الجزائر]
lamraoui.hanane@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2020/12/28	تاريخ القبول: 2021/04/27	تاريخ النشر: 2021/04/30

الملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تقييم أداء المصارف الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليج يوفقا لنموذج التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS للوقوف على نقاط القوة والضعف بها، لزيادة ثقة المتعاملين معها وإبراز قدراتها التنافسية. وللقيام بذلك تم تقدير نموذجين، تأثير مؤشرات نماذج CAMELS على معدل العائد على الأصول وتأثير مؤشرات نماذج CAMELS على معدل العائد على رأس المال، وذلك باستخدام نماذج البانل لعينة من البنوك الإسلامية لدول مجلس التعاون الخليجي.

وقد توصلت الدراسة إلى كون النموذجين ملائمين لتقييم أداء البنوك الإسلامية وذلك نظرا لقدرتهما على تفسير العوامل المؤثرة على ربحية البنوك.

الكلمات المفتاحية: نماذج camels، تقييم الأداء، معدل العائد على الأصول، معدل العائد على رأس المال.

تصنيف «جال»: C01، C33، F33، G21.

* البريد الإلكتروني للمُرْسِل: lamraoui.hanane@gmail.com

Journal of Advanced Accounting and Financial Studies
ISSN: 2602-5671

[Vol: 05\N°: 01\(April 2021)\Pages: 037-054]

Performance Evaluation Of Islamic Banks Using Camels Models «An Empirical Study On Islamic Banks In The GCC Countries During The Period 2010-2016»

Belkessour Roukia[(1)]; Lamraoui Hanane*[(2)].

[(1)] Laboratory Of Globalization And Economic Policies, University Of Algiers 03 [Algeria] roukaya05@gmail.com

[(2)] Laboratory Of Governance and Modernization of Public Mangement University Of Algiers 03 [Algeria] lamraoui.hanane@gmail.com

Received: 28/12/2020	Accepted: 27/04/2021	Published: 30/04/2021

Abstract: The objective of this study is to evaluate the performance of Islamic banks in the GCC according to the US banking valuation model (CAMELS) to identify their strengths and weaknesses, and to increase the confidence of their clients and to highlight their competitiveness.

To apply this, two models were estimated, the effect of the camels models contents on the ROA and the effect of the camels models contents on the ROE using a sample of Islamic banks in the GCC.

As a conclusion of this study, we found that the two models are suitable for evaluating the performance of Islamic banks because of their ability to explain the performance of Islamic banks because of their ability to explain the factors affecting the profitability of banks.

Keywords: Camels Models, Performance Evaluation, Return On Assets, Return On Equity.

«JEL» Classification: C01, C33, F33,G21.

* **Corresponding author**: lamraoui.hanane@gmail.com

مقدمة: تعتبر عملية تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية الركيزة الأساسية لمعرفة مدى نجاح المصرف في استغلال موارده لتحقيق أهدافه، وبالتالي معرفة ما حققه من نتائج وما ضيعه من فرص، نظرا لما تحظى به المصارف الإسلامية من مكانة هامة على الساحة الاقتصادية، ولضمان قيامها بدورها التنموي على أكمل وجه؛ ولغرض الحفاظ على سلامة المراكز المالية للمصارف لابد من تطبيق معايير رقابية تؤخذ كمؤشرات لتقييم أداء المصارف ثم تصنيفها واكتشاف الانحرافات عن النتائج المتوقعة وتشخيص مسبباتها، لتقديم حلول لها في وقت مبكر حتى لا تتعرض للفشل المالي، ومن أهم هذه المعايير نجد نموذج التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS إذ يعتمد على ستة معايير في تقييم أداء المصارف هي كفاية رأس المال، وجودة الأصول، وجودة الإدارة، وإدارة الربحية، ودرجة السيولة، والحساسية اتجاه مخاطر السوق. لغرض تحديد الإجراءات الوقائية اللازمة تبعا لدرجة التصنيف. ونظرا لأهمية نموذج التقييم المصرفي CAMELS أردنا تطبيقه على 18 مصرفا إسلاميا عاملا في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2010-2016 لتقييم أدائها ومعرفة سلامة مركزها المالي. بالإضافة إلى الوقوف على العناصر الإيجابية للمصارف الإسلامية ومحاولة تعزيزها، وتبيان جوانب الضعف ومحاولة إيجاد حلول لها لزيادة كفاءة وفعالية المصارف الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي.

لذا وفي ظل ما تقدم ذكره سنحاول من خلال هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية الموالية:

ما مدى تأثير مكونات عناصر نماذج CAMELS على أداء المصارف الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي؟

وينبثق من هذا التساؤل الرئيسي مجموعة من الأسئلة الفرعية هي:

- ما هي مجالات تقييم الأداء المصرفي؟
- ما هي المراحل التي تمر بها عملية تقييم الأداء؟
- كيف نطبق نموذج التقييم المصرفي CAMELS على المصارف الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي؟

الفرضيات:

- ✓ وجود حالة قوة للمصارف الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي فيما يتعلق بكفاية رأس المال؛
- ✓ تتميز الأصول التي تمتلكها المصارف الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي بالجودة؛
- ✓ وجود حالة قوة للمصارف الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي فيما يتعلق بجودة الإدارة؛
- ✓ يحقق المصارف الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي ربحية تحقق أهدافها؛
- ✓ للمصارف الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي وفرة في السيولة؛
- ✓ وجود حالة قوة تسود المصارف الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي وفقا لحساسية مخاطر السوق.

منهج البحث: قصد الإحاطة بجوانب موضوع الدراسة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي في الجانب النظري، في التطرق مفاهيم عامة حول الأداء وتقييمه وكذا عرض نموذج التقييم المصرفي CAMELS، أما الجانب التطبيقي للدراسة تم الاستعانة بنماذج البانل في تقدير النموذجين لاختبار أثر عناصر نموذج CAMELS على أداء المصارف الإسلامية، بالاعتماد على البرنامج الإحصائي EVIEWS.10.

الدراسات السابقة:

- دراسة شوقي بورقبة، "طريقة CAMELS في تقييم أداء البنوك الإسلامية"، هدفت الدراسة إلى التعريف بالمعايير الأساسية التي يعتمد عليها نموذج CAMELS في تقييم أداء البنوك، مع إبراز الاختلاف الموجود في المصارف الإسلامية في هذه المعايير، وقد تناولت في الجانب التطبيقي فقط معيار كفاية رأس المال، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى إمكانية إضافة معيار سابع لتقييم أداء المصارف الإسلامية والمتمثل في معيار السلامة الشرعية وبالتالي يصبح النموذج باسم SCAMELS.
- دراسة فوزان عبد القادر القيسي(2017)، " تحليل العوامل المؤثرة على أداء البنوك التجارية باستخدام نموذجCAMELS دراسة تطبيقية على: البنوك التجارية الأردنية خلال الفترة 2009-2014"؛ هدفت الدراسة لتحليل العوامل المؤثرة على أداء البنوك التجارية الأردنية باستخدام عناصر نموذج CAMELS وتحديد العوامل الأكثر تأثيرا على الأداء واعتمدت الدراسة على عينة مكونة من 13 بنكاً تجارياً أردنياً مدرجاً في بورصة عمان، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن كفاية رأس المال، وجودة الأصول، وكفاءة الإدارة، والربحية تعتبر من أهم العوامل وأكثرها تأثيرا على مقاييس أداء البنوك التجارية الأردنية والمتمثلة بمعدل العائد على الأصول (ROA) ومعدل العائد على الملكية(ROE).

أما هذه الدراسة فتختلف عن الدراسات السابقة في كونها تطبق نموذج التقييم المصرفي CAMELS على المصارف الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2010-2016، وذلك باستخدام نماذج البانل التي تتلاءم مع طبيعة معطيات الدراسة لاحتوائها على السلاسل الزمنية والبيانات المقطعية بهدف قياس مدى سلامة أداءها المصرفي.

وقد تم تقسيم البحث إلى ثلاث محاور رئيسية هي:

المحور الأول: مجالات تقييم الأداء ومراحله؛

المحور الثاني: التعريف بمتغيرات الدراسة؛

المحور الثالث: دراسة قياسية على المصارف الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2010-2016.

المحور الأول: مجالات تقييم الأداء ومراحله

أولا: مجالات تقييم الأداء؛

للتحقق من مطابقة النتائج للأهداف المرسومة لابد من تقييم أداء المصارف الإسلامية، بالإضافة إلى التأكد من كفاءة استخدامها للموارد المتاحة وتقييم النتائج المتوصل إليها، وتشتمل عملية تقييم الأداء على ثلاث مجالات رئيسية هي[1]:

1. **المجال الأول: التحقق من تنفيذ الأهداف:** والمقصود بذلك التحقق من تنفيذ المصرف لأهدافه الرقمية القياسية التي تضمنتها الموازنة التخطيطية للمصرف في الوقت المحدد لها؛
2. **المجال الثاني :الرقابة على الكفاءة:** والمقصود بذلك التحقق من تنفيذ المصرف لأهدافه، وممارسة أوجه نشاطه المختلفة بمستوى مرتفع من الكفاءة، لاستخدام الموارد المتاحة أفضل استخدام ممكن، والتأكد من أن أداء هذا المصرف تم بصورة مترابطة ومتوازنة مع باقي وحدات الجهاز المصرفي؛
3. **المجال الثالث: تقييم النتائج:** والمقصود بذلك الكشف عن التطورات والاتجاهات التي أسفر عنها أداء المصرف على حقيقتها، ومدى مسايرتها للاتجاهات المستهدفة، فضلا عن اكتشاف نواحي القصور في الأداء وتحليل أسبابه، وتحديد المسؤوليات الإدارية، بما يكفل تصحيح مسارات الأداء مستقبلا، وزيادة الكفاءة في إطار خطط تسعى إلى تحقيق هذا المستوى المرتفع من الكفاءة.

ثانيا: مراحل تقييم الأداء؛

تمر عملية تقييم الأداء بمراحل نلخصها فيما يلي[2]:

جمع البيانات والمعلومات الإحصائية: تتطلب عملية تقييم الأداء توفير البيانات والمعلومات والتقارير والمؤشرات اللازمة لحساب النسب، والمعايير المطلوبة لعملية عن نشاط المنشأة، والتي يمكن الحصول عليها من حسابات الإنتاج والأرباح والخسائر والميزانية العمومية والمعلومات المتوفرة عن الطاقات الإنتاجية، والمستخدمات ورأس المال، وعدد العاملين وأجورهم وغير ذلك؛ إن جميع هذه المعلومات تخدم عادة عملية التقييم خلال السنة المعينة، إضافة للمعلومات المتعلقة بالسنوات السابقة، والبيانات عن أنشطة المنشآت المشابهة في القطاع نفسه أو في الاقتصاد الوطني أو مع بعض المنشآت في الخارج لأهميتها في إجراء المقارنات؛ تحليل ودراسة البيانات والمعلومات الاحصائية، من أجل الوقوف على مدى دقتها وصلاحيتها لحساب المعايير، والنسب والمؤشرات اللازمة لعملية تقييم الأداء؛ حيث يتعين توفير مستوى من الموثوقية والاعتمادية في هذه البيانات، وقد يتم الاستعانة ببعض الطرق الإحصائية المعروفة لتحديد مدى الموثوقية بهذه البيانات؛

1. **إجراء عملية التقييم:** باستخدام المعايير والنسب الملائمة للنشاط الذي تمارسه الوحدة الاقتصادية، على أن تشمل عملية التقييم النشاط العام للوحدة، أي جميع أنشطة مراكز المسؤولية فيها، بهدف التوصل إلى حكم موضوعي ودقيق يمكن الاعتماد عليه؛

2. **اتخاذ القرار المناسب عن نتائج التقييم:** لأن نشاط الوحدة المنفذ كان ضمن الأهداف المخططة، وأن الانحرافات التي حصلت في النشاط قد حصرت جميعها، وأن أسبابها قد حددت، وأن الحلول اللازمة لمعالجة هذه الانحرافات قد اتخذت، وأن الخطط قد وضعت للسير بنشاط الوحدة نحو الأفضل في المستقبل؛
3. **تحديد المسؤوليات ومتابعة العمليات التصحيحية للانحرافات:** والتي حدثت في الخطة الإنتاجية وتغذية نظام الحوافز بنتائج التقييم، وتزويد الإدارات التخطيطية والجهات المسئولة عن المتابعة بالمعلومات والبيانات، التي تمخضت عن عملية التقييم، للاستفادة منها في رسم الخطط القادمة وزيادة فعالية المتابعة والرقابة .

المحور الثاني: التعريف بمتغيرات الدراسة

أولا. المتغيرات التابعة؛

1. **معدل العائد على إجمالي الأصول (ROA) Return On Assets**: الذي يقيس فاعلية الادارة في استخدام الموارد المتاحة ومدى قدرتها على تحقيق العوائد من الأموال المتاحة من مختلف المصادر سواء كانت حقوق ملكية أو ودائع أو أية مصادر أخرى. والتي تميل في مجموعها أصول ومطلوبات البنك، وبالتالي يعكس هذا المعدل أثر الأنشطة التشغيلية والتمويلية على أداء البنك[3].

ويمكن قياس هذا المؤشر كتالي:

$$\text{معدل العائد على الأصول} = \frac{\text{الدخل الصافي}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

ويفترض أن تكون هناك علاقة موجبة طردية بين كفاية رأس المال و معدل العائد على إجمالي الأصول فكلما زادت ربحية المصرف كلما زادت متانة أصولة وبالتالي تتراجع الأصول المرجحة بمخاطر وتزيد نسبة كفاية رأس المال.

2. **معدل العائد على رأس المال (ROE) Return On Equity**: يعبر عن العائد الذى يحققه الملاك على استثمار أموالهم بالبنك، وهى تعتبر من أهم نسب الربحية المستخدمة حيث أنه بناءً على هذه النسبة قد يقرر الملاك الاستمرار في النشاط أو تحويل الأموال إلى استثمارات أخرى تحقق عائداً مناسباً. وقد استخدم هذا النموذج منذ بداية السبعينات في الولايات المتحدة الامريكية من قبل ديفيد كول، كإجراء لتقييم أداء البنوك يتم تلخيصها في عدة اشكال تمكن المحلل من تقييم مصدر وحجم ارباح البنك الخاصة بمخاطر تم اختيارها، تتمثل بشكل اساسي من مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر سعر الفائدة، مخاطر راس المال، ومخاطر التشغيل[4].

ويتم قياس معدل العائد على رأس المال من خلال النسبة التالية:

$$\text{معدل العائد على رأس المال} = \frac{\text{الدخل الصافي}}{\text{حقوق الملكية}}$$

يفترض أن تكون هناك علاقة طردية موجبة بين معدل العائد على الأصول ونسبة كفاية رأس المال، فكما زادت ربحية المساهمين كلما زادت حقوق الملكية وبالتالي زيادة كفاية رأس مال المصرف في مواجهة المخاطر التي يتعرض لها.

ثانيا. المتغيرات المستقلة؛

1. **متغيرات نموذج التقييم المصرفي CAMELS**: تعرف CAMELS بأنها "مجموعة الإجراءات التي تنجز من خلالها عمليات الفحص والإشراف والتدقيق والمتابعة من اجل إعداد الخطط قبل التنفيذ ومن ثم أثناء التنفيذ وبعده من خلال قياس وتقييم الأداء الفعلي وتحليله ومقارنته بالخطط أو بالمعايير أو بأية وسيلة لتقييم الأداء، وذلك في سبيل اكتشاف الانحرافات ومعالجتها وصولا الى تحقيق أعلى معدلات أداء"[5].

1.1. كفاية رأس المال Capital Adequacy: بموجب اتفاقية بازل 1 سنة 1988 تم وضع نسبة عالمية لكفاية رأس المال تستند إلى قسمة رأس المال التنظيمي على الموجودات المرجحة بالمخاطر (المخاطر الائتمانية) بحيث تكون أكبر أو تساوي بـ 8%، وفي سنة 1996 تم إصدار الاتفاقية الخاصة باحتساب كفاية رأس المال لمواجهة مخاطر السوق. أما اتفاقية بازل 2 فقد تضمنت الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال، حيث تم إضافة المخاطر التشغيلية وتعديل مكونات رأس المال والذي أصبح يتكون من: الشريحة الأولى (رأس المال الأساسي) tier1: لم تتغير، و الشريحة الثانية (رأس المال المساند) tier2: لم تتغير، كما تم إضافة الشريحة الثالثة tier3:والمتمثلة في الديون قصيرة الأجل التي تغطي مخاطر السوق وذلك في حدود 250% من رأس المال الأساسي للبنك6.

$$CAR = \frac{Total\ Capital(tier1+tier2+tier3)}{credit\ risk+12.5\%\ (market\ risk+\ operational\ risk)} \geq 8\%$$

بعد الاختلالات التي كشفت عنها الأزمة المالية العالمية 2008 في قطاع المصارف، طرحت لجنة بازل للرقابة المصرفية حزمة جديدة من المعايير التنظيمية لدعم الاستقرار المالي العالمي، فقد نصت اتفاقية بازل 3 على رفع وتحسين نوعية الأموال الخاصة، بإجبار المصارف على الاحتفاظ باحتياطيات أكبر، وجودة أعلى لرؤوس أموالها. وبالتركيز على مكونات رأس المال فقد تم تقسيمه إلى شريحتين هما7:

أ. **الشريحة الأولى: رأس المال الأساسي (Tier one)**: وحده الأدنى 6% من الموجودات المرجحة بالمخاطر، ويتألف من الأسهم العادية للشق الأول من رأس المال وحدها الأدنى 4.5% من الموجودات المرجحة بالمخاطر، بالإضافة إلى رأس المال الأساسي الإضافي.

ب. **الشريحة الثانية: رأس المال المساند (Tier Two)**: بهدف امتصاص الخسائر، والتي لا تقل عن 2% من الأصول المرجحة بمخاطر. إجمالي رأس المال (Tier1+Tier2)لا يجب أن يقل عن 8% من الأصول المرجحة بمخاطر، والتي ستصبح 10,5 % بعد تطبيق الإصلاحات المقترحة.

ج. **مصدات المحافظة على رأس المال capital conservation buffer**: تم إضافة شريحة إلزامية إلى بسط الحد الأدنى لرأس المال وهي عبارة عن أسهم عادية بنسبة 2.5% من الأصول المرجحة بمخاطر تضاف إلى الشريحة الأسهم العادية لرأس المال1 بنسبة 4.5 % ويجب أن لا يقل مجموعهما عن 7% من الأصول المرجحة بأوزان.

د. **مصدات لمواجهة التقلبات الدورية Countercyclical buffer**: وهي عبارة عن حزمة أخرى من الأسهم العادية تتراوح بين 0-2.5% من الأصول المرجحة بمخاطر، يتم الاحتفاظ بها لمواجهة المخاطر النظامية خلال فترات الضغط.

1.2. جودة الاصول Asset Quality: إن مصداقية معدلات راس المال تعتمد على درجة موثوقية مؤشرات جودة ونوعية الأصول. كما أن مخاطر الإعسار في المؤسسات المالية تأتي في الغالب من نوعية الأصول وصعوبة تسيلها. وهنا تبرز أهمية مراقبة المؤشرات التي تدل على جودة الأصول. والتي يجب أن تأخذ بعين الاعتبار مخاطر الائتمان المتضمنة في عمليات خارج الميزانية مثل الوكالات Trusts و الرهونات والاتجار بالمشتقات المالية. وعادة ما ينظر لتقييم جودة الأصول من منظورين هما، المؤشرات المتعلقة بالمؤسسة المقرضة؛ والمؤشرات المتعلقة بالمؤسسات المقترضة[8]. وتم حسابها باستخدام النسبة التالية:

$$\frac{\text{القروض الصافية}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

1.3. كفاءة الإدارة Management Quality : يعتبر تقييم الإدارة أو الأداء الإداري عاملا مهما للحكم على مدى نجاح المصرف في تحقيق أهدافه، وقد تم حسابها باستخدام النسبة:

$$\frac{\text{أعباء الفوائد}}{\text{النتيجة الصافية}}$$

1.4. إدارة الربحية Earning Management: تعتبر الربحية أهم العناصر لبقاء واستمرارية المصرف، ويتم قياس ربحية المصرف نسبة إلى أصوله وبالتالي الأداء الإجمالي للبنك. ويشمل الفرق ما بين الفوائد المقبوضة والناتجة عن ايرادات استخدام الاصول والفوائد المدفوعة على الودائع والديون، مقسومة على النتيجة الصافية، وتم حسابها باستخدام النسبة:

$$\frac{\text{الفوائد المقبوضة- الفوائد المدفوعة}}{\text{النتيجة الصافية}}$$

1.5. درجة السيولة Liquidity Adequacy: تمثل السيولة قدرة المصرف على الوفاء بالالتزامات الفورية، وتلبية احتياجات المقترضين في نفس الوقت، وتعتبر درجة السيولة من أهم المؤشرات التي يُعتمد عليها في المقارنة بين المصارف، كما تبين قدرة البنك التجاري على توظيف الودائع. وتم حسابها باستخدام النسبة:

$$\frac{\text{إجمالي القروض}}{\text{إجمالي الودائع}}$$

1.6. الحساسية اتجاه مخاطر السوق Sensitivity to Market Risk : ترتبط المخاطر عموما بعدم اليقين بنتائج الأحداث المستقبلية، والنسبة للمؤسسات المصرفية تتعلق الحساسية بالدرجة الأولى بالمحافظ الاستثمارية، حيث تخضع هذه الأدوات لمخاطر مختلفة مثل مخاطر أسعار الأسهم، مخاطر أسعار الصرف، ومخاطر أسعار الفائدة ومخاطر أسعار السلع، وكل منها له مقاييس مختلفة، إلا أن هناك مقياسا إحصائيا موحدا يقيس جميع هذه المخاطر وهو مقياس VAR والذي يقيس أقصى خسارة متوقعة في المحفظة الاستثمارية خلال فترة زمنية معينة9. وتم حسابها باستخدام النسبة:

$$\frac{\text{الأصول الأخرى المولدة للربح}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

2. متغيرات الاقتصاد الكلي:

تأخذ عادة نماذج camels مؤشرات الاقتصاد الكلي بعين الاعتبار، ونظرا لكون معدل التضخم احد أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي فقد تم اعتماده في هذه الدراسة.

معدل التضخم: يعرف التضخم عادة بالارتفاع في المستوى العام للأسعار أو زيادة الكتلة النقدية والتي تؤدي إلى تراجع القدرة الشرائية. لقد تم اعتماد معدل التضخم للدول عينة الدراسة من قاعدة البيانات (Knoema).

المحور الثالث: دراسة قياسية على المصارف الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2010-2016

أولا. عينة الدراسة؛

1- تتكون عينة الدراسة من 18 مصرفا إسلاميا عاملا في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2010-2016، وقد تم اختيار البنوك حسب توافر المعلومات، والجدول الموالي يبين البنوك عينة الدراسة.

الجدول رقم (01): عينة الدراسة

اسم البنك	البلد	اسم البنك	البلد
بنك الشارقة الإسلامي	الإمارات العربية المتحدة	بنك صفوة	الأردن
البنك الوطني لرأس الخيمة	الإمارات العربية المتحدة	البنك العربي الإسلامي الدولي	الأردن
بنك الإمارات الإسلامي	الإمارات العربية المتحدة	بنك الإنماء	العربية السعودية
بنك دبي الإسلامي	الإمارات العربية المتحدة	مصرف الراجحي	العربية السعودية
بنك أبو ظبي الإسلامي	الإمارات العربية المتحدة	بنك الجزيرة	العربية السعودية
بنك قطر الإسلامي	قطر	بنك البلاد	العربية السعودية
بنك قطر الإسلامي الدولي	قطر	بيت التمويل الكويتي	الكويت
مشرق بنك	قطر	مصرف السلام	البحرين
الريان بنك	قطر	بنك البحرين الإسلامي	البحرين

المصدر: من إعداد الباحثتين.

ثانيا. الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة؛

يبين الجدول الموالي المتغيرات الوصفية لعينة الدراسة، والذي يوضح أن متوسط معدل العائد على الأصول ROA بلغ 1.43% بينما بلغ معدل العائد على الأصول 9.40% وقد بلغ الانحراف المعياري 9.75% وهذا ما يوضح وجود تفاوت كبير في معدل العائد على رأس المال للبنوك عينة الدراسة، أما بالنسبة لمكونات نموذج camels فقد بلغ متوسط نسبة كفاية رأس المال 21.4 % وجودة الأصول 62.85% وكفاءة الإدارة 2.37% و الربحية 303.05 والحساسية لمخاطر السوق21.48% وبمتوسط سيولة 110.15% وهذا يبين أن البنوك الإسلامية تتمتع بسيولة كبيرة كافية لمواجهة التزاماتها التعاقدية، كما يلاحظ أن البنوك تحقق هامش ربحية كبير.وفيما يتعلق بمتغيرات الاقتصاد الحقيقي ممثلة في معدل التضخم فقد بلغ متوسط 2.22% لدول عينة الدراسة.

وتشير إحصائيات التفلطح والالتواء إلى أن Skewness وKurtosis إلى أن شكل توزيع المتغيرات يقترب من التوزيع الطبيعي، هذا وقد بلغ عدد المشاهدات 126 الخاصة بـ18 بنك خلال 7 سنوات.

الجدول رقم (02): الإحصائيات الوصفية لمتغيرات الدراسة

	C	A	M	E	L	S	ROA	ROE	INF
Mean	21.50897	62.85589	2.378569	303.0525	110.1545	21.48634	1.435559	9.403235	2.226984
Median	18.53000	64.43929	1.272644	171.0726	83.47738	22.05367	1.414586	10.66288	2.250000
Maximum	75.00000	88.17766	21.70264	3454.489	530.4351	56.79062	5.147551	26.98586	4.900000
Minimum	11.61000	36.37722	0.086537	-190.4811	52.35638	2.311972	-4.346525	-51.88708	-2.400000
Std. Dev.	9.642294	11.42516	4.210825	468.5582	85.89002	12.22995	1.341411	9.758263	1.559816
Skewness	2.835444	-0.145052	3.655729	4.260526	3.340142	0.394734	-0.827019	-3.119055	-0.782861
Kurtosis	12.69697	2.441947	15.47081	23.79128	13.90365	2.833642	8.066591	18.99856	3.869489
Jarque-Bera	662.4985	2.076812	1097.137	2650.649	858.4578	3.417406	149.1325	1548.057	16.83937
Probability	0.000000	0.354019	0.000000	0.000000	0.000000	0.181101	0.000000	0.000000	0.000220
Sum	2710.130	7919.842	299.6997	38184.62	13879.46	2707.279	180.8805	1184.808	280.6000
Sum Sq. Dev.	11621.73	16316.77	2216.381	27443349	922137.0	18696.47	224.9230	11902.96	304.1283
Observations	126	126	126	126	126	126	126	126	126

المصدر: من إعداد الباحثتين، باستخدام برنامج Eviews10.

ثانيا. تقدير النموذجين؛

تم تقدير النموذجين لاختبار أثر عناصر نموذج camels على أداء المصارف الإسلامية، وذلك باستخدام نماذج البانل التي تتلاءم مع طبيعة معطيات الدراسة لاحتوائها على السلاسل الزمنية والبيانات المقطعية. لقد تم إدخال اللوغاريتم على المتغيرات لأنه بعد القيام بالتقدير تبين أن العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة غير خطية، وبالتالي تم إدخال اللوغاريتم على كل متغيرات الدراسة نظرا لكون العلاقة غير خطية بين المتغيرين التابعين والمتغيرات المستقلة.

يتمثل النموذجان المقدران فيما يلي:

$$ROE_{i,t}=\beta_0+\beta_2 C_{i,t}+\beta_3 A_{i,t}+\beta_4 M_{i,t}+\beta_5 E_{i,t}+\beta_6 L_{i,t}+\beta_7 S_{i,t}+\beta_8 INF_{i,t}+\varepsilon_{i,t} \quad \ldots\ldots(1)$$

$$ROA_{i,t}=\beta_0+\beta_2 C_{i,t}+\beta_3 A_{i,t}+\beta_4 M_{i,t}+\beta_5 E_{i,t}+\beta_6 L_{i,t}+\beta_7 S_{i,t}+\beta_8 INF_{i,t}+\varepsilon_{i,t} \quad \ldots\ldots(2)$$

بحيث:

C: كفاية رأس المال؛ A: جودة الأصول؛ M: كفاءة الإدارة E: إدارة الربحية؛ L: درجة السيولة؛

S: الحساسية لمخاطر السوق؛ ε: البواقي؛ ROA: معدل العائد على الأصول؛

ROE: معدل العائد على رأس المال.

تم تقدير نموذج الآثار الثابتة ونموذج الآثار العشوائية لكلا النموذجين وتم الاختيار بينهما باستخدام اختبار هوسمان hausman test الذي تنص فرضيته الصفرية على أن نموذج الآثار العشوائية هو المناسب.

الجدول رقم (03): نتائج اختبار هوسمان للنموذج الأول Model 1:ROE

Correlated Random Effects - Hausman Test
Equation: Untitled
Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	4.071888	7	0.7715

Cross-section random effects test comparisons:

Variable	Fixed	Random	Var(Diff.)	Prob.
LNA	0.392846	0.444448	0.020397	0.7179
LNCAR	-0.746634	-0.773484	0.001775	0.5239
LNE	-0.970410	-0.961135	0.000064	0.2457
LNINF	-0.011173	-0.032526	0.000226	0.1551
LNM	0.106253	0.081534	0.000682	0.3437
LNS	-0.148136	-0.136582	0.000250	0.4646
LNL	-0.574890	-0.585291	0.010345	0.9185

المصدر: من اعداد الباحثين باستخدام برنامج Eviews.10.

الجدول رقم (04): نتائج اختبار هوسمان للنموذج الثاني Model 2:ROA

Correlated Random Effects - Hausman Test
Equation: Untitled
Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	6.640600	7	0.4672

Cross-section random effects test comparisons:

Variable	Fixed	Random	Var(Diff.)	Prob.
LNA	0.176244	0.186770	0.027986	0.9498
LNCAR	0.007818	-0.000157	0.002534	0.8741
LNE	-0.981390	-0.975556	0.000094	0.5476
LNINF	0.015177	-0.014028	0.000324	0.1046
LNL	-0.335958	-0.291548	0.014287	0.7102
LNM	-0.005007	-0.026598	0.000971	0.4884
LNS	-0.116706	-0.091923	0.000357	0.1894

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام مخرجات EVIEWS.10.

وبما أن prob (model 1)=0.7715>0.05 و prob (model 2)=0.4672>0.05 وبالتالي لا نستطيع رفض الفرضية الصفرية وعليه فنموذج الآثار العشوائية هو النموذج المناسب.

بعد إجراء اختبار هوسمان، في حالة ما إذا كان نموذج الآثار الثابتة هو المناسب نقوم بإجراء اختبار ولد و فيشر للمفاضلة بينه وبين النموذج التجميعي، وبما أن نموذج الآثار العشوائية هو المناسب نتوقف عند هذه النقطة.

الجدول الموالي يلخص نتائج التقدير(أنظر الملحقين رقم (01) و (02)):

الجدول رقم (05): نتائج تقدير النموذجين

	Model1:ROE			Model2:ROA		
Variable	Coefficient	t-statistic	prob	coefficient	t-statistic	Prob
Constant	10.86022	15.70936	0.0000	6.291666	4.572624	0.0000
A	0.444448	2.871889	0.0049	0.186770	0.734738	0.4642
CAR	-0.773484	-5.659074	0.0000	-0.000157	-0.001129	0.9991
E	-0.961135	-15.73995	0.0000	-0.975556	-37.14202	0.0000
INF	-0.032526	-0.971706	0.3335	-0.014028	-0.304993	0.7610
L	-0.585291	-6.330843	0.0000	-0.291548	-2.126228	0.0359
M	0.081534	2.515483	0.0134	-0.026598	-1.649164	0.1021
S	-0.136582	-4.983552	0.0000	-0.091923	-2.087919	0.0392
R-squared	0.920675			0.881764		
Adjusted R-squared	0.915336			0.873806		
Durbin-Watson stat	1.230902			0.948740		
Rho	0.8020			0.7694		
F-statistic	172.4382		0.0000	110.7994		0.0000

*method: Panel EGLS (Cross-section random effects)

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام مخرجات EVIEWS.10.

تفسير وتقييم جودة النموذجين:

- **معامل التحديد المعدل (Adjusted R2)**: نلاحظ من الجدول السابق أن قيمة R2 تبلغ 0.92 للنموذج الأول و 0.88 بالنسبة للنموذج الثاني وهذا يدل على أن المتغيرات المستقلة للنموذج المقدر الأول والثاني تفسر 92% و 88% على التوالي من المتغير التابع، أما النسبة المتبقية فترجع لعوامل أخرى.
- **اختبار فيشر F**: بلغت قيمة الاختبار (F-statistic= 172.4382) للنموذج و (F-statistic= 110.7994) للنموذج الثاني، باحتمال (Prob(F-statistic)=0.000) لكلا النموذجين وهي أقل من 0.05، وهذا يدل على أن المتغيرات المستقلة تؤثر معا على المتغير التابع، وبالتالي فالنموذجان المقدران جيدان وصالحان للتنبؤ.
- **إحصائية RHO**: بلغت قيمة Rho 0.80 و 0.76 في النموذجين الأول والثاني على التوالي، وهو ما يدل على أن المساهمة المشتركة للبنوك في النموذج الأول تمثل 80% و 76% في النموذج الثاني، أي أن البنوك عينة الدراسة متجانسة وعليه فالنموذجان جيدان وصالحان للتنبؤ.

- **المتغير الأول (جودة الأصول A)**: تبين من خلال النتائج أن هناك علاقة موجبة دالة إحصائيا في النموذج الأول (p value=0.001 <0.05) وغير دالة إحصائيا في النموذج الثاني (p value=0.001 <0.05)، وهي علاقة صحيحة ومنطقية، فبالنسبة للنموذج الأول، كلما زادت جودة الأصول (الأصول عالية السيولة وقليلة المخاطر) كلما زادت قدرة البنك على تنويع استثماراته ومواجهة التزاماته وبالتالي تزداد ربحيته، أما في النموذج الثاني فمعدل العائد على الأصول غير معنوي وعليه فهو لا يتأثر بجودة الأصول وهو ما يمكن إرجاعه لطبيعة عمل البنوك الإسلامية التي تركز على تمويل الاقتصاد الحقيقي وليس على الاستثمار في الأدوات المالية عالية السيولة و القابلة للتداول في الأسواق المالية.
- **المتغير الثاني (كفاية رأس المال (C)CAR)**: تبين من خلال النتائج أن هناك علاقة عكسية دالة إحصائيا في النموذج الأول وغير دالة إحصائيا في النموذج الثاني، وهو ما يفسر بتراجع ربحية البنوك كلما زاد معدل كفاية رأس المال أي زيادة رأس المال المحتفظ به لمواجهة المخاطر، وهو ما يقلل من قدرة البنك الاستثمارية وبالتالي تتراجع ربحيته، أما كون المتغير غير دال إحصائيا في النموذج الثاني فيكن إرجاعه لكون معدل العائد على الأصول يتحدد بقدرة الإدارة على استخدام الموارد المتاحة وليس بالموارد في حد ذاتها.
- **المتغير الثالث (إدارة الربحية E)**: تبين من خلال النتائج أن إدارة الربحية ذات علاقة عكسية ذاله إحصائيا في كلا النموذجين، وهذا يبين انه كلما زادت إدارة الربحية كلما تراجعت ربحية البنك ممثلة في معدلي العائد على الأصول و العائد على رأس المال، وهي نتائج واقعية تتماشى مع المنطق الاقتصادي، فإدارة الأرباح تعبر على قدرة الإدارة على زيادة أو تخفيض صافي الدخل في التقارير المالية بطريقة وبالتالي فكلما زادت كفاءة إدارة الربحية كلما تراجعت ربحية البنوك.
- **المتغير الرابع (كفاءة الإدارة M)**: تبين من النتائج إن كفاءة الإدارة ذات علاقة موجبة دالة إحصائيا في النموذج الأول وغير دالة إحصائيا في النموذج الثاني، وهي نتائج منطقية تتماشى مع المنطق الاقتصادي، فكلما زادت كفاءة الإدارة في استخدام وتسيير موارد البنك كلما زادت ربحيته.
- **المتغير الخامس (درجة السيولة L)**: تبين من النتائج إن درجة السيولة ذات علاقة سالبة دالة إحصائيا في كلا النموذجين، وعليه فكلما احتفظ البنك بسيولة مرتفعة ستتراجع الأموال المستثمرة وبالتالي تتراجع الربحية.
- **المتغير السادس (الحساسية لمخاطر السوق S)**: تبين من النتائج أن الحساسية لمخاطر السوق ذات علاقة سالبة دالة إحصائيا في كلا النموذجين، وبالتالي فزيادة مخاطر السوق ستؤدي لتراجع ربحية البنوك، وهذا ما يمكن إرجاعه إلى زيادة المئونات المحتفظ بها من قبل البنوك عند ارتفاع مخاطر السوق، هذا ما سيؤدي إلى تراجع الاستثمارات مما يقلل من ربحية البنوك.
- **المتغير السابع (التضخم INF)**: تبين من النتائج إن معدل التضخم غير دال إحصائيا في كلا النموذجين وبالتالي فهو لا يؤثر على ربحية البنوك.

الخاتمة:

توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى أن البنوك الإسلامية تمتاز بنسب ملاءة جيدة تتعدى الحدود الدنيا الموصى بها من قبل لجنة بازل ومجلس الخدمات المالية الإسلامية، كما إنها تمتاز بارتفاع سيولتها نتيجة عدم توفر البدائل الاستثمارية قصيرة الأجل المقبولة شرعا نظرا لحرمة التعامل بالسندات والمشتقات المالية، وبالتالي فهي مطالبة بابتكار بدائل شرعية لها، كما أنها تمتاز بكفاءة إدارتها وجودة أصولها، بينما تعاني من ارتفاع حساسيتها لمخاطر السوق، بينما تحقق هوامش ربحية مرتفعة ومقبولة. كما أشارت النتائج إلى أن الربحية والسيولة والحساسية لمخاطر السوق تعتبر أهم العوامل المؤثرة على ربحية البنوك محل الدراسة وبالتالي لابد من أخذها بعين الاعتبار في تحليل ربحية البنوك.

انطلاقا من النتائج المتوصل إليها، توصي هذه الدراسة بضرورة الاعتماد على نماذج camels لتقييم أداء البنوك الإسلامية وذلك نظرا لقدرتها على تفسير العوامل المؤثرة على ربحيتها، كم يوصى بمقارنتها مع البنوك التقليدية العاملة في المنطقة والتي تعتبر منافسا قويا للبنوك الإسلامية. كما نوصي البنوك المركزية بالاعتماد على هذه النماذج أكثر لتحليل أداء البنوك لاعتبارها أكثر قدرة على توضيح العوامل المؤثرة بأساليب إحصائية وكمية دقيقة وأكثر فعالية من الاعتماد على الأساليب التقليدية التي تعتمد على التحليل المالي.

قائمة الملاحق:

الملحق رقم (01): نتائج تقدير النموذج الأول معدل العائد على رأس المال (model 1)

Dependent Variable: LNROE
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)
Date: 04/23/19 Time: 22:01
Sample: 2010 2016
Periods included: 7
Cross-sections included: 18
Total panel (unbalanced) observations: 112
Swamy and Arora estimator of component variances
White period standard errors & covariance (d.f. corrected)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	10.86022	0.691322	15.70936	0.0000
LNA	0.444448	0.154758	2.871889	0.0049
LNCAR	-0.773484	0.136680	-5.659074	0.0000
LNE	-0.961135	0.061063	-15.73995	0.0000
LNINF	-0.032526	0.033473	-0.971706	0.3335
LNL	-0.585291	0.092451	-6.330843	0.0000
LNM	0.081534	0.032413	2.515483	0.0134
LNS	-0.136582	0.027407	-4.983552	0.0000

Effects Specification	S.D.	Rho
Cross-section random	0.327788	0.8020
Idiosyncratic random	0.162870	0.1980

Weighted Statistics			
R-squared	0.920675	Mean dependent var	0.422894
Adjusted R-squared	0.915336	S.D. dependent var	0.548433
S.E. of regression	0.160026	Sum squared resid	2.663257
F-statistic	172.4382	Durbin-Watson stat	1.230902
Prob(F-statistic)	0.000000		

Unweighted Statistics			
R-squared	0.834666	Mean dependent var	2.187126
Sum squared resid	11.75134	Durbin-Watson stat	0.278965

الملحق رقم (02): نتائج تقدير النموذج الأول معدل العائد على الأصول (model 2)

Dependent Variable: LNROA
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)
Date: 04/03/19 Time: 20:24
Sample: 2010 2016
Periods included: 7
Cross-sections included: 18
Total panel (unbalanced) observations: 112
Swamy and Arora estimator of component variances
White cross-section standard errors & covariance (d.f. corrected)
WARNING: estimated coefficient covariance matrix is of reduced rank

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	6.291666	1.375942	4.572624	0.0000
LNA	0.186770	0.254199	0.734738	0.4642
LNCAR	-0.000157	0.139091	-0.001129	0.9991
LNE	-0.975556	0.026266	-37.14202	0.0000
LNINF	-0.014028	0.045993	-0.304993	0.7610
LNL	-0.291548	0.137120	-2.126228	0.0359
LNM	-0.026598	0.016128	-1.649164	0.1021
LNS	-0.091923	0.044026	-2.087919	0.0392

Effects Specification		
	S.D.	Rho
Cross-section random	0.331577	0.7694
Idiosyncratic random	0.181505	0.2306

Weighted Statistics

R-squared	0.881764	Mean dependent var	0.052161
Adjusted R-squared	0.873806	S.D. dependent var	0.507410
S.E. of regression	0.180386	Sum squared resid	3.384072
F-statistic	110.7994	Durbin-Watson stat	0.948740
Prob(F-statistic)	0.000000		

Unweighted Statistics

R-squared	0.778286	Mean dependent var	0.260211
Sum squared resid	14.27600	Durbin-Watson stat	0.224895

الهوامش والإحالات:

[1]- صلاح حسن، **تحليل وإدارة وحوكمة المخاطر المصرفية الإلكترونية**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2010، ص.357

[2]- مجيد الكرخي، **تقويم الاداء في الوحدات الاقتصادية باستخدام النسب المالية**، دار المناهج،عمان،2010،ص.39.

[3]- عزالدين مصطفى الكور، **أثر التركز والحصة السوقية في أداء البنوك التجارية الأردنية**، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلّد 38، العدد 2، الجامعة الأردنية، 2011،ص.403.

[4]- قريشي، محمد جموعي، تقييم أداء المؤسسات المصرفية: دراسة حالة لمجموعة من البنوك الجزائرية – خلال الفترة 1994_2000، **مجلة الباحث**، العدد3، 2004، ص ص.90.

[5] – عبد الرضا شفيق البصري وصبا عبد الهادي، **مصفوفة CAMELS في تقويم أداء المصارف**، مجلة دراسات محاسبية ومالية، العدد 16،2011، ص.178.

[6] - Basel Committee on Banking Supervision, **International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards A Revised Framework comprehensive Version**, Bank for International Settlements, June 2006, p:13

[7] - Basel Committee on Banking Supervision. **Basel III: A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems** , Bank for International Settlements Basel, Switzerland. 2011.

[8]-أحمد طلفاح، **مؤشرات الحيطة الكلية لتقييم سلامة القطاع المالي**، المعهد العربي للتخطيط، 2005، ص ص.13،12.

[9]- شوقي بورقبة، **طريقة CAMELS في تقييم أداء البنوك الإسلامية**، المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية، جامعة فرحات عباس سطيف، العدد 1، المجلد 1، 2011، ص.11.